

اللباب في علل البناء والإعراب

والتغييرُ يؤنسُ بالتغييرِ أوْ لأنَّ المؤنَّثَ يُخَفَّفُ لئلاَّ يجتمعَ ثِقَلُ اللفظِ والمعنى فإنَّ كانت العينُ واواً نحو حَوِيزَةٍ لم يُحذفْ لئلا تنقلب الواو ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها وإنَّ كانَ مضاعفاً نحو مُدِيْدَةٍ لم يُحذفْ كيلا يلزمَ الإدغام وقد خرجَ منه شيءٌ على الأصل فقالوا في السَّـلِيْقَةِ سَلَّيْقِيَّ فَأَمَّـا فَعُوْلَةٌ نحو شَذُوْءَةٍ فمذهبُ سيبويه الحذفُ والفتحُ فتقول شَذَنَيْيَّ فِرَاراً من ثِقَلِ الضمِّ والواو والكسر والياء وقال المبرِّد لا يُغَيَّرُ لأنَّ الواو لا تَثْقُلُ في النسبِ .

فصل .

وأَمَّـا ما لا تاءَ فيه نحو ثَقِيْفٍ وَقُرَيْشٍ فَالْجِيْدُ أنْ لا يُغَيَّرَ لِمَا ذكرنا من أن النقلَ مع التأنيث أكثرُ وأن التغييرَ يؤنسُ بالتغيير وقد جاء شيءٌ منه محذوفاً قالوا ثَقْفِيَّ وَسُلَّامِيَّ تشبيهاً له بفَعْلِيلَةٍ .

فصل .

فإنَّ نسبتَ إلى جمعٍ مثل رِجَالٍ وفرائضَ رددته إلى الواحد لوجهين .

أحدهما أنَّ النسبَ يُنقل إلى الوصف والوصفُ هنا يصير واحداً لأنَّ الموصوفَ واحدٌ فينبغي أن يكونَ اللفظُ مفرداً ليطابقَ المعنى .

والثَّاني أنَّ الجمعَ والنسبَ معنيان زائدان فلم يُجمعْ بينهما فِرَاراً من الثَّـقَلِ ولا لَدِسٍ لأنَّ الواحدَ المنسوبَ إليه يشتملُ على الجمع وليسَ المرادُ في النسبيَّةِ الدَّلالةَ على الجمع بل النسبُ إلى الجنس فيصير في ذلك كالتمييز فإنَّ الواحدَ فيه يُغْنِي عن الجمع فَأَمَّـا مدائنيَّ وأنباريَّ فجازَ لِمَا سُمِّيَ الواحدُ بالجمع .

فصل .

وما شَذَّـا في الذَّـسبِ يُخَفِّظُ ولا يُقَاسُ عليه فمن ذلك قولُهُم طَائِيَّ وأصلُهُ طَايِيْئِيَّ لأنَّ المنسوبَ إليه طِيَّاءٌ فحذفت الياء الثانية وأُبدلت الساكنةُ ألفاً وكأَنَّهُم هربوا من الأصلِ لما فيه من الثَّـقَلِ بكثرةِ الياءات وأنَّ في الهمزة ثِقلاً